

Distr.: General
4 July 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الستون

جنيف، ١٦-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الجزء الرفيع المستوى: خارج المنحنى: الأونكتاد وأنماط النمو الجديدة المتعلقة بالتجارة والتنمية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

ظهرت عدة بلدان نامية جديدة كمحركات إضافية لنمو الاقتصاد العالمي. ولقد اقترن "فوضى الجنوب" بتزايد تدفقات التجارة والاستثمار بين البلدان النامية. غير أن الكثير من هذا النمو يظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمصير البلدان المتقدمة. ويتوقع أن تطول فترة تباطؤ النمو في البلدان المتقدمة ما يقتضي من صناع السياسات البحث عن بدائل سياسية. وعلى الصعيد الدولي، يتعين إعادة تنظيم القطاع المالي الدولي ووقف انتشار الضوابط المتعددة الأطراف واتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية في الحيز السياسي للبلدان النامية. وعلى الصعيد الوطني، يمكن أن تساعد سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة، مقترنة بسياسة قطاعية وسياسات سوق عمل نشطة، على تعزيز عنصر العمالة في النمو، وأن ترفع حصة الأجور، ما يفضي إلى حفز النمو الشامل. وتحتاج البلدان المنتجة للسلع الأساسية إلى حصة عادلة من ريع الموارد وينبغي أن تتخذ قرارات ادخارية واستثمارية تعزز تنوع اقتصاداتها، بطرق منها تطوير الروابط. ويتعين أيضاً تنسيق التدابير الدولية الرامية إلى التصدي لأسباب التقلبات المفرطة لأسعار السلع الأساسية واحتواء آثارها الضارة.

أولاً- الجغرافيا الجديدة للنمو والإنتاج والتجارة والتمويل

١- لقد تغير شكل الاقتصاد العالمي تغيراً كبيراً خلال العقدين الماضيين. وظهرت بلدان ومناطق نامية عديدة كمحركات إضافية لنمو الاقتصاد العالمي. وقد اقترنت هذه الخارطة الجديدة بحدوث تغيرات في طريقة تنظيم الإنتاج العالمي، وكذا باعتماد أنماط تجارية واستثمارية وتمويلية وابتكارية جديدة.

٢- قد اتسع الفارق بين متوسط النمو في البلدان النامية ومتوسطه في البلدان المتقدمة اتساعاً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية، إذ انتقل من حوالي ٢,٥ في المائة في التسعينات إلى ٤,٥ في المائة في فترة النمو العالمي السريع الممتدة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧، إلى حوالي ٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. ولقد أفضى نمو هذه الاقتصادات النامية بوتيرة أسرع إلى ارتفاع مساهمتها في النمو العالمي من حوالي الثلث في التسعينات إلى حوالي ٩٠ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية.

٣- ولم يستفد جميع المواطنين من هذا النمو الاقتصادي. وتشير وثائق كثيرة إلى زيادة سريعة في تفاوت الدخل في البلدان المتقدمة في العقود الثلاثة الماضية. ويتجسد ذلك بالخصوص في زيادة كبيرة في حصة دخل ذوي الدخل الأعلى بالاقتران مع تراجع فئة الدخل المتوسط التي تضم عمالاً يواجهون انخفاضاً في الأجور والتوظيف مقارنة بعمال آخرين. وفي المناطق النامية، تباينت اتجاهات توزيع الدخل منذ مطلع الألفية، وربما سُجل أهم تباين في آسيا حيث يكون تفاوت الدخل أدنى بصفة عامة مما هو عليه في باقي المناطق النامية - فقد ازداد التفاوت منذ مطلع الثمانينات سواء أفي جميع فئات الدخل أم في حصة فئات الدخل الأعلى من إجمالي الدخل. بيد أن هذا التفاوت المتزايد صاحب النمو الاقتصادي السريع. وفي المقابل، تراجع تفاوت الدخل خلال العقد الماضي في أمريكا اللاتينية وأجزاء من أفريقيا. ولقد حدث هذا في خضمّ تحسن الظروف الخارجية، وبخاصة ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية وانخفاض أعباء خدمة الدين. وقد نجحت بعض البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية، وخصوصاً في أمريكا اللاتينية، في ترجمة المكاسب المتحققة من معدلات التبادل التجاري إلى نمو واسع القاعدة في الدخل في الاقتصاد ككل منذ عام ٢٠٠٢، ونجحت من ثم في تضيق فجوة الدخل. ولقد تمكنت من تحقيق ذلك من خلال زيادة إيراداتها المالية، واتباع سياسات مالية وصناعية موجهة، مما ساعد على خلق فرص عمل جيدة النوعية خارج قطاع السلع الأساسية.

٤- وتسלט الفوارق القطرية في تطور تفاوت الدخل داخل البلدان الضوء على الحاجة إلى تقييم التفاوت العالمي على أساس الفوارق المرجحة سكانياً في مستويات الدخل بين البلدان وداخلها. ونتائج تحليل التفاوت على هذا الأساس تعزو ثلاثة أرباع مجموع التفاوت المسجل في عام ٢٠٠٨ إلى الفوارق بين البلدان، فيما تعزو الربع الأخير إلى الفوارق داخل

البلدان. وتؤكد هذه الفجوة الآخذة في الاتساع بمقارنة نصيب الفرد من الدخل خلال العقود القليلة الماضية في البلدان الـ ١٥ الأغنى به في البلدان الـ ١٥ الأفقر: فالدخول في البلدان الأغنى كانت أكثر من دخول أفقر البلدان بـ ٤٤ مرة في الثمانينات من القرن الماضي، وبـ ٥٢ مرة في التسعينات، وبـ ٦٠ مرة في العقد الأول من القرن الحالي. غير أنه كان ثمة تغير في ذلك الاتجاه خلال العقد الأخير، حيث انخفضت النسبة من ٦٢,٣ في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٥,٨ في عام ٢٠٠٩^(١).

٥- واستند قدر كبير من تجربة النمو الأخيرة للبلدان النامية إلى استراتيجيات نمو قائمة على الصادرات الموجهة أساساً إلى أسواق البلدان المتقدمة. ولقد أدى تزايد دور تقاسم الإنتاج العالمي، المعتمد على سلاسل القيمة العالمية، دوراً مهماً في هذه الاستراتيجية. وشكل اندماج الصين في الاقتصاد العالمي ميزة مهمة في هذا السياق، لا سيما وأن هذا البلد أصبح أكبر مصنع في العالم، إذ زادت حصته من الناتج الصناعي العالمي ستة أضعاف خلال العقد الماضي. وباتت الأنشطة الصناعية أكثر أهمية أيضاً في الكثير من البلدان النامية الأخرى، ولا سيما في آسيا. وفي المقابل، كانت أفريقيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية تعاني من تبعات تخليها عن التصنيع في الثمانينات.

٦- وتزامن تزايد أهمية التجارة بين بلدان الجنوب في التجارة العالمية مع حدوث هذه التغيرات في نمط النمو والإنتاج في العالم. ولقد شمل الكثير من تجارة المصنوعات بين بلدان الجنوب مدخلات الإنتاج الوسيطة وارتبط بتقاسم الإنتاج العالمي، في حين أن بلدان أفريقيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية كانت تصدر سلعها الأساسية الأولية على نحو متزايد إلى الاقتصادات الآسيوية سريعة التصنيع والتحضر. كما تزامن تسارع وتيرة التجارة بين بلدان الجنوب مع تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية.

٧- ولقد تغيرت الأهمية النسبية للبلدان النامية باعتبارها متلقيّة لتدفقات رؤوس الأموال الدولية تغيراً كبيراً خلال العقود القليلة الماضية. وزادت هذه الأهمية بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٢ ثم بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦، وتراجعت تراجعاً حاداً في كل مرة. وبلغت حصة البلدان النامية من تدفقات رؤوس الأموال العالمية أعلى مستوياتها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وتجاوزت مستويات ما قبل الأزمة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقد تغيرت كثيراً العناصر التي تتكون منها تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية إذ هيمنت المصادر الخاصة على التدفقات الرسمية. وتظل تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة تشكل تحدياً بالنسبة إلى البلدان النامية، خاصة أنها غالباً ما تفضي إلى ارتفاع قيمة عملاتها وظهور

(١) تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٢، الأونكتاد.

ففاعات ائتمانية محلية، وغالباً ما يترتب عليها أيضاً انتكاسات شديدة وحادة تسفر أحياناً عن أزمات مالية^(٢).

٨- وقد وسّع التوزيع العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نطاق نقل المعارف ومواقع الابتكار. وكثفت البلدان النامية استثماراتها في رأس المال البشري وكذا في العلوم والتكنولوجيا. وكثف البعض منها تسجيل براءاته. وإن لم يكن تسجيل البراءات يمثل أكثر المؤشرات دلالة على وجود نشاط ابتكاري متصل بالتنمية في العديد من الأسواق الأقل نمواً، إلا أنه يمثل مرجعاً. وتظل الفوارق الواسعة بينها وبين البلدان المتقدمة منتشرة في هذه المجالات. ولتيسير التحول الهيكلي والتطور التكنولوجي، من اللازم للبلدان بناء قدرات محلية لتمكين الأفراد والشركات والمنظمات من المشاركة في عمليات التعلم^(٣). وفي هذا السياق، ينبغي للحكومات أن تسعى إلى اعتماد سياسات تساعد في توسيع الفرص المتاحة لهذا التعلم، لا سيما في القطاعات الجديدة التي تتيح فرصاً واسعة في مجال التعلم. ومن هذه القطاعات قطاع البرمجيات. ولأن البرمجيات تمثل تكنولوجيات ذات أغراض عامة، فإن لها تطبيقاً واسعاً يشمل جميع جوانب الاقتصاد والمجتمع. ويتميز هذا القطاع أيضاً بالمستوى المتدني نسبياً للعقبات المتعلقة برأس المال عند الدخول ومن الأرجح أن يظل مستوى وجاهة هذا القطاع عالياً في المستقبل.

٩- غير أن وتيرة الطلب المحلي تتزايد في البلدان النامية، لا سيما الإنفاق على استهلاك الأسر المعيشية، ما يحفز الشركات المحلية بقوة على المشاركة على وضع طرائق تسويق وتوزيع جديدة، وكذا على الابتكار في الإنتاج بما يسمح بنجاحها في منافسة شركات البلدان المتقدمة واحتواء تزايد وتيرة الطلب في أسواقها المحلية. ولا بد من تدعيم ذلك باستثمارات استباقية منسقة في مجالات عديدة، بما فيها الرصيد البشري، وبهاكل أساسية وبما يلزم من الآليات والحوافز للتعلم القائم على التعاون بهدف تجميع المعارف ونشرها وتشجيع التحول الهيكلي من خلال التخصص في القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة. ورغم الحالات القليلة التي نجحت فيها هذه العملية في آسيا، فإنه يبدو من الصعب جداً محاكاتها على نطاق واسع من قبل عدد كبير من البلدان النامية ذات الدخل المتوسط بهدف النفاذ إلى أسواق السلع بمنتجات ذات محتوى تكنولوجي أعلى.

١٠- وتستطيع البلدان النامية أن تصبح محركاً أقوى لنمو الاقتصاد العالمي وأن تواصل السير على مسار منفصل عن ذلك الذي يسير فيه الأداء المخيب للبلدان المتقدمة إذا تمكنت من تخطي الصعاب والحفاظ على هذه الاتجاهات. بيد أن الكثير مما سُمّي أحياناً "مفوض الجنوب" ظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمصير الاقتصادات المتقدمة. كما عانت عدة بلدان من

(٢) تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر: "عولمة تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة"، الوثيقة (UNCTAD XIII/1) (2012).

(٣) تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٢، الأونكتاد.

سوء تخصيص رأس المال البشري للقطاعات متدنية المهارات والإنتاجية مع احتمال تأثير ذلك على المدى الطويل على قدرتها على اعتماد استراتيجيات نمو قائمة على المعارف والابتكار. ولا بد من المضي في دراسة إيجابيات وسلبيات مختلف النماذج الإنمائية للبلدان النامية وكذا أوجه تكاملها المحتملة. كما تعزز النمو السريع للبلدان المتقدمة قبل حلول الأزمة إلى حد كبير نتيجة ابتعاد الأسواق المالية عن الاقتصاد الحقيقي وارتباط خلق الثروات من ثم بسرعة تراكم الديون وارتفاع أسعار الأصول - بدلاً من ارتباطه باطراد تحسن الإنتاجية وزيادة دخل اليد العاملة - وتوجيه الابتكار إلى الهندسة المالية بدلاً من توجيهه إلى التقدم التكنولوجي. ولقد أثبتت استراتيجية النمو هذه أنها غير مستقرة اقتصادياً وغير عادلة اجتماعياً. ولقد أعزى النمو السريع الذي شهدته البلدان النامية منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية إلى اعتماد هذه البلدان لحزم تحفيزية واسعة مواجهة للتقلبات الدورية. غير أن التباطؤ الأخير لنمو هذه البلدان يدل على تلاشي تأثير هذه الحوافز ويثير مسألة البدائل السياسية المتاحة لصناع السياسات.

ثانياً - نحو جدول أعمال للتنمية في فترة ما بعد الأزمة

١١ - ما زال الاقتصاد العالمي لم يتخلص من تبعات إفلاس الأسواق المالية وأسواق الإسكان في البلدان المتقدمة الرئيسية، وهو الإفلاس الذي أسفر عن الكساد الكبير. ولقد قلّصت الأسر المعيشية إلى حد كبير من الديون من خلال تسديدها مع ما ينطوي عليه ذلك من تأثير سلبي على ما تنفقه الأسر على استهلاكها، أو في أحيان كثيرة من خلال التوقف عن تسديدها. ولقد أدّى التأثير المشترك للكساد وعمليات إنقاذ المؤسسات المالية إلى تزايد العجز في المالية العامة، واندلاع أزمات الديون السيادية في بعض البلدان، وإعاقة الانتعاش في بلدان أخرى. وقد تباطأت عملية توفير فرص العمل في كل مكان، مما يهدد بارتفاع نسبة البطالة وينذر باتخاذ إجراءات حمائية. وتمتد هذه المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان المتقدمة إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال تراجع الطلب على صادراتها، وزيادة التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال وأسعار السلع الأساسية وتراجع المساعدة الإنمائية.

١٢ - وبُعيد اندلاع الكساد الكبير، اعتمدت البلدان المتقدمة الرئيسية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، سياسات نقدية وضريبية توسعية لمواجهة للتقلبات الدورية. ومن الواضح أنه سيتعين في وقت ما التخلي عن هذه السياسة التحفيزية. ويتوقف تحديد التوقيت المناسب للتخلي عن هذه السياسات المتصلة بالأزمة ووتيرة التخلي عنها وطريقته على حالة الاقتصاد وسلامة النظام المالي. غير أن الخوف المفرط من أن يدوم تقديم الحوافز فترة أطول من اللازم، واحتمال أن يتسبب ذلك في تشويه الحوافز الخاصة وتهديد استقرار الأسعار والاستقرار المالي والضريبي، دفع بعض البلدان إلى المضي نحو تعزيز نظامها الضريبي قبل حدوث الانتعاش

الذاتي. وقد يفضي ذلك إلى تدهور سريع في النمو والاستثمار والطلب دون أن يحل بالضرورة مشاكل الدين المفرط.

١٣ - ولتجنب البلدان النامية الآثار السلبية لبيئة اقتصادية خارجية صعبة يُحتمل أن تستمر لعدة سنوات أخرى، يمكن أن يساعد وضع مجموعة من التدابير السياسية والإصلاحات المؤسسية على الصعيدين الوطني والدولي في رفع مستويات المعيشة في هذه البلدان، وبناء قدراتها على تحمل الصدمات الخارجية (بوسائل منها مراكمة الاحتياطات وتطبيق الضوابط الرأسمالية)، ومساعدتها على مواصلة الاندماج المتوازن في الاقتصاد العالمي. وتعلق إحدى المسائل الحاسمة على الصعيد الدولي بإعادة تنظيم التمويل الدولي ومنع انتشار الضوابط متعددة الأطراف واتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية في الحيز السياسي للبلدان النامية الذي لا يزال ضرورياً لتطوير القدرات الإنتاجية المحلية وتحفيز النمو الشامل.

١٤ - ويكتسي تدعيم عنصر العمالة في النمو وزيادة حصة الأجور أهمية خاصة في النمو الشامل. وفي العديد من البلدان النامية التي تتوسع فيها القوة العاملة توسعاً سريعاً، لا سيما في المناطق الحضرية، يبقى استحداث فرص العمل السبيل الوحيد لضمان مكافحة الفقر على نحو مستدام. غير أن التنمية لا تكون شاملة إلا عندما تفضي فرص العمل أيضاً إلى زيادة مطردة في دخل الأسر المعيشية وفي توسع الأسواق المحلية. وفي هذا الصدد، غالباً ما تراجعت حصة الأجور (الدخل الوطني) منذ مطلع الثمانينات في العديد من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتولّد جزء كبير من هذه الظاهرة عن اعتماد حل دول العالم في الثمانينات والتسعينات لاستراتيجيات نمو قائمة على الصادرات، ما حدا بقطاع الشركات في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اتخاذ قرارات بشأن الأجور والعمالة تستند إلى الطلب الخارجي والمنافسة في الأسواق العالمية. وتفاقم تراجع حصة الأجور نتيجة عوامل أخرى من قبيل التقدم التكنولوجي وعولمة التجارة والأمولة وتراجع عدد المنخرطين في النقابات. ولقد قوضت كل هذه العوامل قدرة العمال على المفاوضة.

١٥ - ومن شأن صياغة سياسات اقتصاد كلي أكثر ملاءمة، إلى جانب سياسات سوق عمل نشطة أن يساعد على إدارة المخاطر التي تهدد العمالة. ويمكن التصدي لهذه المخاطر من خلال اتباع سياسات للدخل والعمالة، من قبيل تنفيذ حد أدنى قانوني للأجور تكمله جهود في سبيل تعزيز الاستخدام في الوظائف العامة، إلى جانب الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين استمرار الإنتاج الصغير الحجم. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام مجموعة تدابير تشمل تحويل المدفوعات ومخططات التمويل بالغ الصغر وبرامج الأشغال العامة لتحسين فعالية أسواق العمل حتى في أفقر البلدان. وفي البلدان النامية ذات القطاعات غير النظامية الواسعة وزراعة الكفاف، ينبغي أن تهدف السياسات إلى إزالة عوائق الدخول إلى التيار الرئيسي للاقتصاد. ويمكن أن تكون هذه السياسات تقنية مثل إنشاء مؤسسات تجارية وهياكل أساسية، أو تنظيمية مثل منح حق الملكية والحق في الأراضي ووضع سياسات مالية شاملة.

وعلى الصعيد الصناعي، يمكن تحفيز أنشطة الربط في مراحل الإنتاج النهائية والموازاة من خلال أنشطة استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك مشاريع التعدين الصغيرة وبيع منتجات الطاقة بالتجزئة.

ثالثاً - السياسات الصناعية

١٦ - تظل السياسات الصناعية تحظى بالأولوية في العديد من البلدان النامية لما تتيحه من فرص زيادة الإنتاجية والدخل، والاستفادة أقصى ما يمكن من التجارة الدولية. لكن لا بد من اتباع نهج قطاعي أوسع نطاقاً يشمل التركيز على القطاع الأولي في العديد من أقل البلدان نمواً، لضمان توافق التدابير الرامية إلى تنويع النشاط الاقتصادي مع توفير فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتصدي الفعال للتحديات المناخية.

١٧ - وانتعش في السنوات الأخيرة النقاش بشأن دور السياسات الصناعية في التنمية. ومن العوامل التي ساهمت في تناول هذه المسألة مجدداً الوصول خلال العقد الماضي إلى قناعة مفادها أن الوعود المقطوعة في توافق آراء واشنطن، الذي لم يمنح هذه السياسات أي دور، ظلت حبراً على ورق. ونتيجة لذلك، شرعت البلدان النامية وكذا بعض البلدان المتقدمة في البحث عن استراتيجيات إنمائية بديلة. وواكب هذا البحث عن البدائل إعادة اكتشاف الأفكار التقليدية للتنمية الاقتصادية، بما في ذلك الإقرار بأهمية الطلب المحلي والهيكلة القطاعي للاقتصاد في توليد الروابط ونمو الإنتاجية. وتعززت هذه الاتجاهات نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية التي أججت النقاش حول إخفاقات السوق والحاجة إلى وجود مؤسسات وقواعد لتنظيم الأسواق. وعلاوة على ذلك، بات من الصعب أكثر فأكثر تجاهل أو إغفال تراكم الأدلة على ارتباط النجاحات الإنمائية في الواقع بوجود مؤسسات وسياسات. وبناء عليه، أبدى صناع السياسات الرغبة في اكتشاف حلول محلية وتجريبها. وتتضمن العديد من هذه التجارب، كما في البرازيل والصين وجنوب أفريقيا مثلاً، قدراً مهماً من السياسات الصناعية. وتمثل ضرورة التصدي لعدة تحديات إنمائية ناشئة مثل أمن الطاقة في سياق مشاكل تغير المناخ، أو الأمن الغذائي، عنصراً مهماً من عناصر الاهتمام المتجدد بالعلاقة بين السياسات الصناعية وسياسات الابتكار^(٤).

١٨ - ويرجح أن يختلف بين مجموعات البلدان المختلفة استخدام السياسات الصناعية من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها الاقتصاد بعد انتهاء الأزمة. غير أن أحد القواسم المشتركة بين هذه المجموعات يتمثل في الإقرار بأن توزيع العمل في العالم بات يتطلب على نحو متزايد توافر المعارف والمهارات والقدرات التكنولوجية. وتتوقف قدرة البلدان على

(٤) انظر تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١١، الفصلان ٣ و٥، الأونكتاد.

مواصلة تحسين الدخل والرفاه على قدرتها على مزاوله أنشطة تستفيد فيها كفاءتها وقدراتها من بعض ربيع الابتكار.

١٩- ولقد استخدمت بلدان متقدمة من قبيل فرنسا والولايات المتحدة سياسات صناعية للحفاظ على أنشطة صناعتها التحويلية أو استرداد أنشطتها التي سبق نقلها إلى الخارج. وسيتعين على الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية الاستثمار في أنشطة جديدة وتعزيز تنوع الإنتاج والصادرات. وستستخدم البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية السياسات الصناعية لإعادة تحديد صلاتها بالاقتصاد العالمي بغية الارتقاء في سلسلة القيمة. وسيتعين على الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية التي ركزت استراتيجية نموها على تصدير المصنوعات إلى أسواق البلدان المتقدمة أن تعول أكثر على الطلب المحلي لكي تحقق النمو وأن تستخدم السياسات الصناعية لتكييف الهيكل القطاعي لإنتاجها في سبيل تحسين الاستجابة إلى الهيكل القطاعي للطلب المحلي. ومما لا شك فيه أن استراتيجيات النمو القائمة على الطلب المحلي وتطوير المنتجات للأسواق المحلية لا تُقضي الشركات الأجنبية التي يمكنها أن تساعد في بناء ما يلزم من القدرات الإنتاجية والابتكارية.

٢٠- وحتى تفضي السياسات الوطنية والدولية إلى زيادة فرص تحقيق التنمية، ينبغي إعادة النظر في شكل الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويتعين إنعاش التعاون بين بلدان الشمال والجنوب. لكن ذلك لا يتحقق بمجرد منح البلدان النامية صوتاً آخر وإضافة كرسي إلى الطاولة وإنما باعتماد طريقة تعكس زيادة تأثير البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وحدير بها على الأحرى أن تعيد النظر في جدول الأعمال قصد إعادة تنظيم القواعد والمؤسسات التي تعرقل استفادة البلدان المتخلفة عن ركب التنمية من الحيز السياسي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسعى البلدان النامية جاهدة للاستفادة بالإمكانات الكاملة التي يتيحها التعاون بين بلدان الجنوب، وبلوغ التعاون الإقليمي بين البلدان النامية. وسيكتسي المفهوم الذي يفيد بأن العلاقات بين بلدان الجنوب عادة ما تقوم على الإنصاف والفائدة المتبادلة أهمية خاصة في هذا الصدد.

رابعاً- تعزيز دور السلع الأساسية في التنمية الوطنية

٢١- يساهم قطاع السلع الأساسية مساهمة رئيسية في توفير العمالة والعملية والعملية الأجنبية (الدخل والإيرادات الحكومية) في جل البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية. والطفرة الأخيرة لأسعار السلع الأساسية التي بدأت في عام ٢٠٠٢ واعتُبرت أطول الطفرات وأوسعها نطاقاً، تتيح للبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية فرصة سانحة لاستعمال المكاسب غير المتوقعة في سبيل تحقيق النمو المستدام. لكن بلوغ هذا الهدف يقتضي من هذه البلدان كسب قدر أكبر من الأرباح غير المتوقعة من الأسعار واعتماد أنماط استثمارية تعزز تنوع اقتصاداتها

كأساس لتحقيق التنمية الذاتية التي تتيح المزيد من فرص العمل والدخل، بما في ذلك الحد من مستويات الفقر.

٢٢- ومع ذلك، مازالت هذه العملية تواجه عقبات رئيسية عديدة. وتشمل هذه العقبات توزيع ريع الموارد توزيعاً غير عادل، وارتفاع تقلبات أسعار السلع الأساسية وعدم استقرار هذه الأسعار، وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وفي ظل عدم توفير الاستجابات المناسبة فيما يتعلق بالسياسات، قد يفضي التحسن الملحوظ في تجارة البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية إلى ترسيخ اعتمادها على السلع الأساسية، لأنه قد يعزز ميزتها النسبية ويحول المزيد من الموارد صوب قطاع تصدير السلع الأساسية بعيداً عن غيره من الأنشطة المهمة. وفي هذا السياق، تصبح القرارات المتعلقة بالادخار والاستثمار على المدى المتوسط مهمة لرسم السياسات الإنمائية التي تعزز فرص الربط بين القطاعات المنتجة للسلع الأساسية وما يتصل بها من قطاعات التصنيع والخدمات.

٢٣- ويتوقف مدى اغتنام هذه الفرص على مدى استجابة الجهات المعنية العامة والخاصة الرئيسية، وبخاصة الدول. ويتعين تضافر جهود كل هذه الجهات الفاعلة من أجل إعطاء الأولوية لمسألة إقامة روابط إنتاجية في هذه الاقتصادات. وسينطوي ذلك على تطوير صناعات التجهيز النهائي للسلع الأساسية والصناعات المتصلة بهذه السلع وتخفيض التجارة المحلية على نطاق أوسع والقطاعات الاقتصادية الجديدة، بما فيها التصنيع. وعلاوة على ذلك، سيتعين على صناعات السياسات إيلاء المزيد من الاهتمام إلى توسيع وتعميق روابط مراحل الإنتاج الابتدائية أو الخلفية (إمداد قطاع السلع الأساسية بالمدخلات) باستخدام الأرباح غير المتوقعة لصادرات السلع الأساسية. وفي قطاع الصناعات الاستخراجية التي يختل فيها إلى حد كبير توزيع الريع بين البلدان المضيفة والمؤسسات التجارية عبر الوطنية، يمكن أن تشمل الاستجابة الأولى (إعادة) التفاوض بشأن العقود لضمان حصول البلدان المضيفة حصة من الربوع تكون أكثر إنصافاً وتستخدم لتمويل أنشطة بناء قدرات التنوع والإنتاج.

٢٤- وعلى الصعيد الدولي، لا بد من المضي في بحث أسباب تقلبات أسعار السلع الأساسية وتنسيق التدابير الدولية للحد منها.